مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أنيس هزلة

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الوادي،
الجزائر

Hezla-anis@univ-eloued.dz

عبد الغني خلادي

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الوادي،
الجزائر

Kholladi-abdelghani@univ-eloued.dz

The contribution of the SCF in measuring and evaluating the financial performance of the economic institution

KHOLLADI Abdelghani

Laboratory of economic growth and
University .development in the Arab countries
Algerie .of El Oued

HEZLA Anis

Laboratory of economic growth and
University .development in the Arab countries
Algerie .of El Oued

Abstract:

Given the critical importance of financial performance as the cornerstone of economic institutions on one hand; and on the other hand; these institutions strive to achieve their financial balance as a main condition to design their plans Strategy to ensure sustainability; continuity and future challenges.

The study concluded that the contributions of the financial accounting system seem clear at the level of financial information content in relation to the financial statements prepared according to the latter; which are outputs of this system; and on the other hand; they are key inputs to measure and evaluate financial performance.

Keywords: Financial accounting; financial performance; financial statements; financial performance indicators; financial performance measurement financial performance assessment.

مستخلص:

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع الأداء المالي على اعتباره الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى سعي هاته المؤسسات جاهدة لتحقيق توازنها المالي باعتباره شرطا جوهريا ورئيسيا في رسم خططها الإستراتيجية بما يضمن لها البقاء والإستمرارية ومواجهة التحديات المستقبلية.

وخلصت الدراسة إلى أن إسهامات النظام المحاسبي المالي تبدوا واضحة على مستوى المحتوى المعلوماتي المالي بالنسبة للقوائم المالية المعدة وفق هذا الأخير والتي تعتبر مخرجات لهذا النظام، ومن جهة أخرى فهي مدخلات رئيسية لقياس وتقييم الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الأداء المالي، القوائم المالية، مؤشرات الأداء المالي، قياس الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

JEL Classification Codes : M41.

المقدمة :

إن المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الراهن، وسعيها منها لتحقيق توازنها، لا يخلو ذلك من مواجهة العديد من الصعوبات والعقبات، باعتباره الشرط الجوهري الذي يضمن بقاءها واستمرارها والوصول لأقصى درجات الثقة فيما تقدم من مستوى، من أجل تكريس هدفها العام.

ولقد عرفت الجزائر مؤخرا انتقالا كبيرا وجذريا على المستوى الاقتصادي، ورغبة منها للمواصلة ومواكبة التطورات والتغيرات الآنية والحديثة الحاصلة على مستوى العالم، حدثت مجموعة من التغيرات الجوهرية أثرت هاته الأخيرة على البيئة المحاسبية والمالية، حيث نتج عنها النظام المحاسبي المالي، ومنه أصبح هذا النظام يخدم المتعاملين الماليين والاقتصاديين بدرجة أولى، وأيضا لمواكبة ومسيرة الأحداث والوقائع الاقتصادية والتفاعل معها، كما يعمل على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تحمل مجموعة من الخصائص النوعية ما يجعلها كفيلة بعرض الصورة والوضعية المالية الصادقة للمؤسسة.

حيث يكتسي موضوع تقييم الاداء المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للمتعاملين معها، وذلك لما يوفره من تقنيات واليات تساعد على إتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها عامة، وهدفي التوازن والمردودية خاصة، ورسم خطط استراتيجية بناء على تحليل بيئتها الحالية ومعالجة نقاط ضعفها.

كما وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة وذلك من أجل التحقق من بلوغ أهدافها، حيث ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة، وهذا ما يستوجب على أصحاب الاختصاص الوقوف أمام هذه التغيرات والتطورات على مستوى الأداء والتمحيص جيدا في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها، ونقاط الضعف ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال قياس وتقييم ادائها بالإعتماد على كل الوسائل والطرق والأدوات المحددة والتي تتضمن تحليل نسب التوازنات المالية ونسب السيولة وكذا التحليل باستخدام مؤشرات النمو والرفع إلى غير ذلك من النسب المالية، وهذا لما يحتله تقييم الاداء من مكانة متميزة وأهمية كبيرة في تحديد كفاءة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيقها لأهدافها واستراتيجياتها.

ومن هذا المنطلق فان هذه الدراسة تكتسب أهميتها كونها تهدف إلى مناقشة الإطار الفكري والمفاهيمي وكذا الجانب التقني لعملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتوضيح أثر ذلك في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق فان الاشكالية التي نسعى إلى معالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل الإشكالية التالي:

ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وفي ظل هذا التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة عنه يمكننا ان نطرح التساؤلات الفرعية التالية والتي يثيرها الموضوع :

- ما هي أبرز إسهامات النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية؟
- ما المقصود بالأداء المالي وما هي أبرز الادوات والمؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي داخل الشركة ؟
- ما هو أثر واقع استخدام المؤشرات المالية في قياس وتقييم الأداء المالي على مستوى شركة TRICI-SUD طبقا للنظام المحاسبي المالي؟

فرضيات الدراسة:

- القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تتضمن مجموعة من المعلومات مصرح بها بطريقة صادقة وشفافة تخدم بذلك أصحاب القرار والمسيرين والمحللين الماليين.

• المقصود بالأداء المالي تلك الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة، بغية التأكد من الوضعية المالية للشركة من خلال مجموعة من المؤشرات، مثل السيولة والنشاط، الربحية والمردودية، الرفع المالي.

• شركة TRICI SUD تؤدي أداء مالي مقبول عموما وذلك بالاعتماد على مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة أساسا في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

أهداف الدراسة وأهميتها:

إن الغرض من هذه الدراسة هو الوصول إلى مجموعة من الاهداف نذكر أهمها :

- إبراز الإسهامات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والتي تمس عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- التركيز على الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة الدور الهام الذي يلعبه في تحديد الوضعية المثلى لها.
- إيجاد الحلول الاجرائية المناسبة للمشاكل الإدارية والتسييرية على مستوى المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على مخرجات عملية تقييم الاداء المالي .
- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :
- الالمام ومعرفة كيفية اعداد وتطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي وانعكاساته على الأداء المالي.
- توفير نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء المسطر بالأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة.
- معالجة وتحليل موضوع الأداء المالي من مختلف جوانبه، والتعرف على أبرز الطرق والمساهمة في الرفع من كفاءته.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث ومختلف الأسئلة الفرعية التي يطرحها وبغية الإحاطة والإلمام أكثر بنطاق الموضوع ولإثبات صحة أو نفي الفرضيات المقدمة تم المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي. هذا وقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك من خلال إسقاط أبرز ما تم التطرق إليه بالجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة، رغبة منا لإثبات مدى صحة ومطابقة ما تم التوصل إليه في الجانب النظري والتأكد من مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة. كما وقد اعتمدنا على المقابلة في جمع هاته البيانات ثم تنظيمها ومعالجتها وصاغتها

المحور الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

إن النظام المالي المحاسبي الجديد يعتبر من أهم النقالات على مستوى الأنظمة المالية في مجالات التوحيد المحاسبي نحو المعايير المحاسبية الدولية الجديدة، ولقد جاء القانون 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1928 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، مؤسسا لنظاما محاسبيا جديدا بدلا من المخطط الوطني المحاسبي 1975.

حيث يعتبر كنظام لتنظيم المعلومة المالية فهو يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تنظيمها وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس الوضعية المالية الحقيقية والصورة الصادقة تجاه الكيان (شخص طبيعي أو معنوي).²

الخ الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وأبرز مجالات تطبيقه

الخ1 الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي :

قد نصت المادة 6 من القانون 11-07، على أن النظام المحاسبي يتضمن إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير

محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.³

كما وقد نصت المادة 7 من نفس القانون على أنه، يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض الأحداث وغيرها من المعاملات الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.⁴

ويهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى:

- تقديم إضافات في مجال تطوير المعايير؛
- إعداد وتحضير الكشوف المالية؛
- شرح وتفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- تقديم وإبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

2.1 أبرز مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

إن من أهم مجالات تطبيق النظام المحاسبي الجديد ما يلي:

- يطبق وبشكل إجباري على كل نشاط اقتصادي؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة؛
- الشركات الخاضعة لأحكام للقانون التجاري؛
- يطبق على كل شخص تابع للقطاع العام أو الخاص، أو القطاع المختلط.
- يطبق أيضاً على التعاونيات.

ويستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويون الخاضعون لأحكام المحاسبة العمومية. كما يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميه ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط⁵

2 الخ المبادئ والفرضيات المحاسبية الأساسية

1.2 المبادئ المحاسبية:

يرتكز النظام المحاسبي الجديد على مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية والتي سنتعرض لأهمها فيما يلي:

- مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية: كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو الأعباء؛
- مبدأ الحيطة والحذر: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة، حيث يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها؛⁶
- مبدأ الحفاظ على الطرائق المحاسبية (المدائمة): ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية، إلا أنه يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية؛⁷
- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل العمليات عند حدوثها على أساس قيمتها (أو تكلفتها) بذلك التاريخ؛
- مبدأ عدم المقاصة: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية، أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في جدول حسابات النتائج إلا في حالة فرض ذلك أو الترخيص به بموجب النظام المالي المحاسبي؛
- مبدأ ثبات وحدة النقد: لا بد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري)؛

- مبدأ الوحدة المحاسبية: تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ معاملات مالكيها.
- مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية: وفيه يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة أو المساهمين النسبية من ناحية أخرى، وعليه فيجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون
- مبدأ الأهمية: وفيه يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان (المؤسسة).⁸
- مبدأ الاستمرارية: يفترض أن تزاوّل المؤسسة نشاطها بصفة مستمرة ودائمة.
- قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.
- مبدأ الصورة العادلة: تم اعتماد هذا المبدأ في تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم انطلاقاً من القيمة العادلة أو السوقية في ظل المنافسة العادية، وهو جديد النظام المحاسبي المالي الذي من شأنه أن يثري المعلومات المنتقاة من مختلف القوائم المالية المعدة، وبالتالي له انعكاس كبير على عملية التحليل المالي.
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: اظهار الكشوف المالية لكل الاصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى ولم تكن مالكة لها قانوناً .

2.2 الفرضيات المحاسبية!

لقد جاء في الإطار التصوري فرضيتين أساسيتين وهما:⁹

- استمرارية الاستغلال: يتم اعداد البيانات المحاسبية بافتراض ان المشروع مستمر في المستقبل المنظور، على ان يتم الافصاح في الحالات المغايرة لهذا الافتراض .
- محاسبة التعهد (محاسبة الاستحقاق): حيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

3. خصائص القوائم المالية ومستخدميها.

1.3 الخصائص النوعية للقوائم المالية :

وهي تتمثل اساساً في جملة من الصفات التي تجعل من المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين و يجب أن توفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية حسب النظام المالي المحاسبي على الملائمة، القابلية للمقارنة والوضوح.¹⁰

- الملائمة: وهي ملائمة المعلومات المقدمة من خلال الكشوف المالية من خلال اثرها في القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية في مساعدتهم على تقدير الاحداث الاقتصادية الماضية، الحاضرة والقادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة او تصويبها.¹¹

- المصدقية: تكون المعلومة موثوقة حينما لا تحتوي على خطأ او تحيز، حيث تندرج ضمن هذه الخاصية عدة خصائص اخرى كالتمثيل الصادق للمعلومة المالية، الواقع الاقتصادي يطغى على الواقع القانوني، الحيادية، الحيطة والحذر.¹²

- القابلية للمقارنة: أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.

- القابلية للفهم : حيث يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية ان تكون مفهومة وواضحة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي.

2.3 مستخدمو القوائم المالية

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة المالية الى مختلف المستعملين سواء كانوا من داخل او خارج المؤسسة ومن اهم مستخدمي هذه التقارير: ¹³

- المستثمرون
- إدارة الضرائب
- الشركاء الآخرون
- الزبائن
- الموردون
- المسكرون
- الهيئات الادارية
- المقرضون (بنوك، مساهمون)
- الاجراء وآخرون .

المحور الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي ركيزة أساسية للمؤسسات الاقتصادية، وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات لتحديد الانحرافات في الاستراتيجيات المسطرة والموضوعة مسبقا، حيث يوفر نظاما متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموثوقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات، كما يعد الأداء المالي من أكثر الأنواع استخداما لقياس أداء المؤسسة لامتيازه بالثبات والاستقرار ومساهمته الفعالة في توجيه المؤسسات للوضعية المثلى وتحقيق اهدافها، لذلك فإن التطرق إلى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلبًا ضروريًا للإحاطة بجميع جوانبه.

1. الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

1.1 مفهوم الأداء المالي:

قبل التطرق إلى الأداء المالي يجب أن نعرف الأداء:

- تعريف الأداء: يستخدم اصطلاح الأداء في عدد من الميادين و المجالات، ما جعل منه مصطلحا متعدد المعاني و الأبعاد، و يرى البعض أن استخدام هذا المصطلح في مجال التسيير مأخوذ عن حقل المالية ويعني: تقديم نموذج محكم بمعنى إنجاز العمل وفقا لأسس وقواعد و معايير محددة ¹⁴.

- تعريف الأداء المالي: لم يتوصل الباحثون الى اجماع حول مفهوم موحد للأداء المالي لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن او توصل الى مفهوم اقرب له: ¹⁵

* عرف GLADESTON سنة 1988 الاداء المالي على انه: وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول الى الاهداف من خلال دراسة المبيعات والايادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة.

* عرف MILLER & DESS سنة 1966 الاداء المالي على انه: تتمثل في الطريقة التي تنجز بها الاعمال المحددة لتحقيق اهداف الشركة، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غاياتها.

ومن خلال ما سبق يمكن ان نعرف الاداء المالي على انه الطريقة التي تنجز بها الشركات اعمالها لتحقيق غاياتها كما انه يعكس المركز المالي لها.

2.1 أهمية الأداء المالي وأهدافه.

- الأهمية: تتضح أهمية الأداء المالي عموما في تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات المالية لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، وبالتالي ترشيد القرارات المالية لهم. ¹⁶

- كما تظهر أهمية الأداء المالي وبشكل جلي في عملية متابعة نشاط المؤسسات وتتبع ومراقبة أوضاعها المالية، وتقييم مستويات الاداء، وتشخيص العراقيل ومسبباتها، وترشيد القرارات من اجل ضمان الاستمرارية وتحقيق الاهداف المسطرة.

- أهداف الأداء المالي:

يهدف الأداء المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:¹⁷

• الأهداف الخارجية:

- تمكين المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها.
- مساعدة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بينها لاتخاذ القرار الملائم.

• الأهداف الداخلية

- نمو المؤسسة : حيث يعتبر من ابرز عوامل تعظيم القيمة وتحديد مدى نجاح خططها واستراتيجيتها المتعلقة بالاستمرار والتطور .
- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وكذا المساهمة في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة.
- تحقيق الربحية والمردودية والاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير وكذا تخفيض الخطر المالي الذي يمكن أن تواجهه المؤسسة.

3.1 العوامل المؤثرة في الأداء المالي

- يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:¹⁸
- الهيكل التنظيمي: وهو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات.
- المناخ التنظيمي: وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار المناسب، وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها مع ارتباطها بالأداء.
- التكنولوجيا: وهي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.
- الحجم: ويقصد به تصنيف المؤسسات إلى صغيرة، متوسطة، أو كبيرة الحجم، حيث يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة في الأداء المالي سلباً أو إيجاباً.
- السياسة والقانون: تتمثل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين والقرارات.¹⁹

2. تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

1.2 تقييم الأداء المالي وفوائده

1.1.2 تعريف تقييم الأداء المالي:

تعددت التعاريف والمفاهيم حيث نذكر:

- تعريف 1 :** يعرف تقييم الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتهي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.²⁰
- تعريف 2 :** هو جزء من العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الادارة للتأكد من ان الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة.²¹

من خلال التعاريف السابقة فإنه ينظر الى تقييم الأداء على انه عملية قياس انجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الاداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات .

2.1.2 فوائد تقييم الأداء المالي:

هناك جملة من الفوائد التي تنجر على عملية تقييم الاداء المالي نذكرها فيما يلي :

- هو من اهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط .
- تحديد مواطن القوة والضعف بالمؤسسة من خلال تشخيص المشكلات ووضع الحلول المناسبة.
- مخرجات الاداء المالي تزود الادارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة .

2.2 مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي واهم مراحلها.

1.2.2 مصادر معلومات عملية التقييم:²²

هناك مصدرين اساسيين للمعلومات المالية التي تساعد مستخدمها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة، وهما :

• المصادر الخارجية:

- المعلومات العامة: ترتبط هذه المعلومات بالظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة ومخرجاتها لا سيما مشاكل التضخم والتدهور الناتج عنه، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير النتائج والتحصن منها .
- المعلومات القطاعية: ان هذا النوع من المعلومات تتحصل عليه المؤسسة من الاطراف التالية : المجالات المتخصصة في اجراء الدراسات المالية والاقتصادية، تقارير المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، النشرات الاقتصادية ...إلخ.

• المصادر الداخلية:

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات الظاهرة بالميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

- قائمة المركز المالي (الميزانية) : عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 الميزانية على انها تحدد بصفة منفصلة عناصر الاصول وعناصر الخصوم حيث يبرز عرض عناصر الاصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين

العناصر الجارية والغير جارية . كما تعرف الميزانية على انها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.²³

- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) : هو جدول جديد جاء بعد تنقيح المعيار IAS1 ليحل محل حسابات

النتائج يتضمن كل الايرادات والاعباء بغض النظر عن انها سجلت في النتيجة ام لم تسجل وهناك طريقتان لا

عداد الجدول وهما : ترتيب الاعباء حسب طبيعتها، وترتيب الاعباء حسب الوظيفة .²⁴

والأكثر استعمالا هو ترتيب الاعباء حسب الطبيعة ولقد وضع هذا الجدول ليعطي النتائج على عدة مستويات وهي :

- القيمة المضافة للاستغلال.
- الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- النتيجة التشغيلية.
- النتيجة المالية.
- النتيجة العادية قبل الضرائب.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية.
- الملاحق وهي مجموعة من الوثائق التي تحررها المؤسسة والتي تقدم فيها شروحات مفصلة لبنود القوائم المالية وتفصيلها.

2.2.2 مراحل تقييم الاداء المالي :²⁵

حيث يمكننا ايجازها في اربعة مراحل اساسية وهي كالآتي :

- جمع المعلومات الضرورية .
- قياس الاداء الفعلي .
- مقارنة الاداء الفعلي بمستويات الاداء المرغوب .
- دراسة الانحراف واصدار الحكم .

3.2 أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي

لفعالية ونجاعة عملية تقييم الأداء المالي والوصول لأهدافها هناك مجموعة من الخصائص والشروط يستوجب توفرها :

1.3.2 خصائص التقييم الجيد للأداء المالي

يتميز نظام التقييم الجيد للأداء المالي بمجموعة من الخصائص المرتبطة بمؤشرات التقييم، والمتمثلة في الصدق أو السلامة، الثبات، الحساسية والكفاية:

- الصدق أو السلامة : ويتمحور ذلك حول مدى قدرة اداة القياس في إعطاء صورة صادقة وصحيحة.
- الثبات أو الوفاء: وذلك من خلال الحصول على نفس النتائج باستعمال أسلوب و وسيلة القياس لعدة فترات ولنفس الشيء.
- الحساسية: وهي القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء المالي، من خلال المؤشر الذي يفرق بين اختلاف أداءين ان وجد وتداركه .
- الكفاية : وهي المقدرة على اسقاط التقييم على جميع جوانب الاداء المالي .

2.3.2 شروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي:

- تشرط عملية نجاح تقييم الاداء المالي مجموعة من الشروط يمكن ايجازها فيما يلي :
- كفاية المعلومات الاساسية في عملية التقييم، وتشرط هذه الكفاية في المعلومات المالية لغرض تتبع الداء المالي للمؤسسة وتطوره.
- وضع معدلات معيارية للأداء المالي تمكنها من المقارنة بين نسب انجازاتها ومدى تطور ادائها.
- ستوجب توفر نظام محكم لنقل المعلومات وكذا نتائج التقييم الى مراكز اتخاذ القرار المعنية.
- تحقيق الاستمرارية في عملية التقييم وعدم اقتصرها على فترة زمنية معينة.

المحور الثالث: اساليب وادوات قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة : ذلك ان القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم او عدد او مبلغ او نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن، الطول، الوحدات النقدية..الخ، وبذلك تكون النتيجة صماء بغير تعليق لا تتضمن معنى الشيء المراد تقيمه، لكن بعد عملية القياس تأتي عملية التقييم وهي التعليق او اصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها من القياس .

1 تعريف التوازن المالي

تعريف 1: ويقصد به توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة ومن احسن المصادر المالية البديلة، واستخدام هذه الاموال ضمن هيكل مالي يضمن إمكانية تسديد التزاماتها عامة وديونها قصيرة الأجل خاصة بتواريخ استحقاقها.²⁶

تعريف 2: التوازن المالي يفترض بان الاصول ذات الطبيعة الطويلة المدى يجب ان تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى. بالمقابل الخصوم ذات الطبيعة قصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب ان يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة. وبالتالي منطقيا يجب ان يقابلها اصول ذات طبيعة قصيرة المدى والتي يمكن تحويلها الى سيولة في وقت قصير.²⁷

2.1 مستويات التوازن المالي

نميز ثلاث نسب أساسية مستعملة للتوازن المالي والتي تتمثل في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، والخزينة حيث سنتطرق لهم من خلال المنظورين (الكلاسيكي والوظيفي) كما يلي :

- حسب المنظور الكلاسيكي: ويقوم هذا المنظور على تصنيف عناصر وبنود الميزانية حسب درجة السيولة والاستحقاق، حيث نستعمل وفق هذا المنظور نسب رأس المال العامل FRL.

- رأس المال العامل سيولة FRL:

يمثل اجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الاجل، ويعرف رأس المال العامل الفائض من الاستثمار الاجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الاجل من خلال الاموال الدائمة ويقصد برأس المال العامل بانه اجمالي الأصول المتداولة مطروح منها اجمالي الخصوم المتداولة وهو رأس المال الفائض المستعمل اثناء دورة الاستغلال.²⁸

- قاعدة التوازن المالي لFR:

محتوى هذه القاعدة أنه يستوجب ابقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب أي أن $FR > 0$.

● حسب المنظور الوظيفي:²⁹

ويقوم هذا المنظور على تصنيف عناصر الميزانية حسب الطبيعة (استغلال Ex، خارج استغلال Hex)، حيث نستعمل وفق هذا المنظور نسب رأس المال العامل الاجمالي، الاحتياج في رأس المال العامل، والخزينة.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng:

ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة).

$$FRng = Rd - Es$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات الدائمة}$$

ويعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي:

- رأس مال عامل صافي إجمالي موجب $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل.

- رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $FRng = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على مدى الطويل.

- رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.

- الاحتياج في رأس المال العامل BFR:³⁰

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

حيث يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعا لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط أو عدمها:

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} : ينطبق عليه التعريف السابق و يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية حسب العلاقة التالية:

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

إحتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

- العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية من خلال العلاقة التالية:

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي} = \text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال} + \text{رأس المال العامل خارج الاستغلال}$$

- الخزينة الصافية الإجمالية Tng :³¹

تشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية:

$$Tng = FRng - BFRg$$

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

تحسب كذلك من المعادلة التالية :

$$Tng = E_t - R_t$$

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

والشكل التالي يبين الحالات الممكنة للخزينة تبعا لألية المعادلة الأساسية للخزينة:

الحالات الممكنة للخزينة الصافية الاجمالية

المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الاولى، داروائل للنشر، عمان الاردن 2006 ص 86.

• الخلل المالي من المنظور الوظيفي في حالة عجز الخزينة الاجمالية الصافية :³²

هناك 6 حالات يمكننا سردها فيما يلي:

- 1- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة.
- 2- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه لرقم الاعمال .
- 3- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال.
- 4- حالة الخسائر المتراكمة .
- 5- حالة التدهور في النشاط (الانخفاض في رقم الاعمال) .
- 6- حالة افلاس عميل مهم .

● التحليل والتقييم على اساس التوازن المالي .

النسبة	الصياغة الرياضية	التحليل (الدلالة)
FRL : رأس مال العامل من اعلى الميزانية	الاموال الدائمة – الاصول الثابتة	- $FRL > 0$: في هذه الحالة المؤسسة حققت توازن مالي ويمكنها استعمال هذا الفائض في تمويل الاصول المتداولة.
FRL : رأس مال العامل من اسفل الميزانية	الاصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل	- $FRL < 0$: في هذه الحالة المؤسسة غير متوازنة ماليا اي حققت عجز وبالتالي لا يمكنها تغطية الاصول الثابتة بالاموال الدائمة. - $FRL = 0$: وهي الحالة المثلى والنادرة حيث تدل على مدى توازن المؤسسة ماليا وكذا نجاعة السياسة المالية المطبقة فيها.
رأس مال عامل اجمالي	قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	- وهو مجموع عناصر الاصول التي يتكفل بها نشاط استغلال الشركة وهي مجموعة الاصول التي تدور في مدة سنة أو أقل
رأس مال عامل خاص	الاصول الخاصة – الاصول الثابتة	- وهو المقدار الاضافي من الاموال الخاصة عن تمويل الاصول الثابتة
رأس المال العامل الاجنبي	مجموع الديون	- وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطاتها
رأس المال العامل الصافي الاجمالي	الموارد الدائمة – الاستخدامات الدائمة	- $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل. - $FRng = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على مدى الطويل. - $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال	- ويعبر هذا المؤشر على مدى تغطية استخدامات الاستغلال لموارد الاستغلال التابعة للنشاط الرئيسي للمنشأة .
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال	- ويعبر هذا المؤشر على مدى تغطية استخدامات خارج الاستغلال للموارد خارج الاستغلال التابعة للأنشطة الفرعية للمنشأة.
الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي	احتياج رأس المال العامل للاستغلال + رأس المال العامل خارج الاستغلال	- ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها بالنسبة للمنشأة .
الخزينة الصافية الاجمالية	خزينة الاصول – خزينة الخصوم	- $TNG > 0$: اي هناك فائض في خزينة الاصول بعد تغطية خزينة الخصوم. - $TNG < 0$: في هذه الحالة هناك عجز في تغطية خزينة الخصوم. - $TNG = 0$: وهي الحالة المثلى والنادرة عموما.
1	رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	$FRNG > BFRNG$: في هذه الحالة تحقق المؤسسة فائض مالي في الخزينة.
2		$BFRNG > FRNG$: في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز على مستوى الخزينة.
3		$BFRNG = FRNG$: وهي الحالة المعدومة والمثلى للخزينة حيث : $(TNG = 0)$.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للدكتورة حياة نجار .

● التحليل والتقييم على اساس نسب السيولة والنشاط .

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	التحليل (الدلالة)
نسبة السيول العامة (نسبة التداول)	الاصول الجارية / الخصوم الجارية	أكبر من الواحد	حيث تدل هذه النسبة على قدرة تغطية الاصول المتداولة للديون قصيرة الاجل. والافضل ان تكون هذه النسبة اكبر من الواحد .
نسبة السيولة المختصرة	(الاصول الجارية - المخزون) / (الخصوم الجارية (د قصيرة الاجل)	تتراوح بين 30% و 50 %	حيث تدل هذه النسبة على قدرة تغطية الاصول المتداولة دون المخزونات للديون قصيرة الاجل ومن الافضل ان تتراوح هذه النسبة بين 30% و 50 %.
نسبة السيولة الفورية (الأنية، الجاهزة، الحالية)	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية (د ق اجل)	تتراوح بين 25 % و 35%	حيث تدل هذه النسبة على مدى قدرة المتاحات المالية في تغطية الديون ق الاجل، ومن الافضل ان تتراوح هذه النسبة بين 25 % و 35%.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للدكتورة حياة نجار

● التحليل والتقييم على اساس نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	التحليل (الدلالة)
مهلة دوران الزبائن	(الزبائن والحسابات المدينة المماثلة / TTC المبيعات السنوية متضمنة الرسم x360	لا تتجاوز عادة 90 يوما، حيث يجب ان تكون اقل من تاريخ استحقاق الموردين.	حيث تدل هذه النسبة على المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم تجاهها عادة لا تتجاوز 90 يوما مقارنة باستحقاقات الموردين والتي عادة ما تكون 120 يوما .
مهلة دوران الموردين	(الموردون والحسابات المماثلة / TTC المشتريات السنوية متضمنة الرسوم x360	اكبر من مهلة تحصيل الزبائن	حيث تدل هذه النسبة على المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون والافضل انها تكون اكبر من مهلة تحصيل ديون الزبائن .
مهلة دوران المخزونات	(متوسط المخزون / المشتريات السنوية x360 (تكلفة الانتاج السنوية))	مقارنتها بنظيرتها المعيارية	حيث تدل هذه النسبة على عدد دوران وحركة المخزون والمنتوجات لفترة التخزين خلال الدورة المحاسبية .
معدل دوران الاصول	/ مجموع HT رقم الاعمال خارج الرسم الاصول	يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار	حيث تدل هذه النسبة على مساهمة مجموع الاصول في تحقيق رقم الاعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الاصول الثابتة	/ مجموع HT رقم الاعمال خارج الرسم الاصول الثابتة		حيث تدل هذه النسبة على مساهمة مجموع الاصول الثابتة في تحقيق رقم الاعمال السنوي الصافي .
نسبة التمويل الدائم	100x الاموال الدائمة / الاصول الثابتة		حيث تدل هذه النسبة على درجة تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة، وهو يحدد مستوى راس المال العامل .
نسبة التمويل الخاص	x الاموال الخاصة / الاصول الثابتة 100		حيث تدل هذه النسبة تغطية الاموال الخاصة للأصول الثابتة، وتحدد مستوى راس المال العامل الخاص .

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للدكتورة حياة نجار

● التحليل والتقييم على اساس ربحية-مردودية والرفع المالي :

النسبة	الصيغة الرياضية	التحليل (الدلالة)
هامش صافي الربح	الربح الصافي / المبيعات $100 \times$	حيث تشير هذه النسبة الى مقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات او الايرادات ، واعلى نسبة تشير الى الشركة الاكثر ربحية، والتي لها سيطرة افضل على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الاخرى .
معدل العائد على اجمالي الاصول	الربح الصافي / اجمالي الاصول $\times 100$	حيث تشير هذه النسبة الى مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع اصولها، كما تقيس كفاءة الادارة في استخدام الاصول لتوليد الارباح .
العائد على حقوق الملكية	(الربح الصافي / الاموال المملوكة) $100 \times$	حيث تشير هذه النسبة الى مدى ربحية الشركة بالنسبة للأموال المملوكة من طرف المساهمين .
العائد على رأس المال المستثمر	ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / (مجموع الاصول - المطلوبات المتداولة) $100 \times$	حيث تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية الشركة من الاستثمارات الرأسمالية، ومن وجهة نظر استثمارية، فان هذه النسبة يجب ان تكون اعلى من معدل الاقتراض .
صافي ربح السهم	(صافي الربح / المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية القائمة خلال الفترة) $100 \times$	حيث تشير هذه النسبة الى صافي الربح والخسارة بعد طرح الارباح المجمعة لحملة الاسهم الممتازة وجميع بنود الايرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة، وافضل طريقة لتقييم نوعية صافي ربح السهم هي من خلال مقارنته مع حصة السهم من التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية .

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للدكتور حياة نجار

خاتمة

من خلال دراستنا المعمقة لهذا الموضوع والذي يتمحور حول مدى مساهمة وإنعكاس النظام المحاسبي المالي على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية والتي تمثل مخرجات ذات خصائص نوعية وفق إعتبارات هذا النظام وركيزة أساسية لقياس وتقييم الأداء المالي، إذ يمثل هذا الأخير شرطا رئيسيا وأمرا ضروريا بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في سعيها جاهدة إلى العمل على تحقيق توازنها المالي، والذي يعتبر الهدف الأسى للمسريين والخبراء والمحللين الماليين في تحليل الوضعية المالية و رسم الخطط الاستراتيجية، بما يكفل لها البقاء والاستمرارية ومواجهة التحديات المستقبلية في ظل الميزة التنافسية.

نتائج الدراسة :

- ✓ النظام المالي للمؤسسة، له إسهامات جوهرية على القوائم المالية تتميز بجملة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية كالشفافية والمصدقية والقابلية للمقارنة لما لها من أهمية على مستوى قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) في عكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ القوائم المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أصبحت توافق متطلبات التحليل والتقييم للأداء المالي للمؤسسة، حيث نميز إن الأصول مرتبة وفق السيولة والخصوم وفق الاستحقاق، كما ولها إنعكاس مباشر على عملية صنع القرار.
- ✓ يعتبر الأداء المالي المرآة و الوسيلة التي تعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في استخداماتها على المستويين القصير والطويل الأجل.

قائمة المراجع

- ¹ وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موقع للنشر، الجزائر، 2009، ص: 3.
- ² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، 2009، ص 26.
- ³ وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص 8.
- ⁴ وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص 9.
- ⁵ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، الاوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2014، ص 12-13.
- ⁶ المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08، المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق ل 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07.
- ⁷ وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق ذكره، ص 13.
- ⁸ المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08، المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11-07.
- ⁹ لخضر علاوي، مرجع سابق ذكره ص 13.
- ¹⁰ المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11-07.
- ¹¹ لخضر علاوي، مرجع سابق ذكره، ص 16.
- ¹² جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية، الاوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010، ص 13.
- ¹³ جمال لعشيشي، مرجع سابق ذكره، ص 17.
- ¹⁴ عزالدين مروم، واقع تسيير الأداء الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008 ص 23.
- ¹⁵ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دارالمريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 38.
- ¹⁶ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 46.
- ¹⁷ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ذكره ص 47.
- ¹⁸ عبد الباقي بضياف، وآخرون، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 18، العدد 1، ص ص 549، 560.
- ¹⁹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001/2002، ص 14.
- ²⁰ دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007، ص 36.

²¹ MICHEL GERVAIS ، "Contrôle de gestion" ، paris: Edition Economico، 1997، p 104.

- ²² صلاح الدين حسن السيبي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998، ص 102.
- ²³ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2011، ص 10.
- ²⁴ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الاوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2015، ص 73.
- ²⁵ عادل عشي مرجع سابق ذكره، ص 30-31.
- ²⁶ د. حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة جيجل، 2015/2016 ص 7.
- ²⁷ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2012 ص 116-117.
- ²⁸ شعيب شنوف، مرجع سابق ذكره، ص 117.
- ²⁹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص 83.
- ³⁰ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص 84-85.
- ³¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص 85.
- ³² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص 89-90-91-92.